انتخابات هيئة رئاسة مجلس النواب.!!

■ بانقضاء الفترة الزمنية المحددة بسنتين لإعادة انتخاب هيئة رئاسة مجلس النواب وفقاً للائحة الداخلية للمجلس، أطل علينا هذا الاستحقاق مجدداً في ١٥فبراير٢٠١٠م ،، فما الذي نريده ونحن نقف على عتبة هذا الاستحقاق المؤجل لحوالى أسبوع من الزمن والمزمع إجراؤه يومنا هذا الاثنين، ماذا نريد لهذه المناسبة أن تكون؟ هل نريد أن تكون مدخلاً لمرحلة جديدة برؤى وبرامج، أم نريد الاستمرار كما نحن؟

لا نشك لحظة أن رئيس المجلس ونوابه قد بذلوا جهوداً مضنية وكبيرة يجب الاعتراف بها وبجدواها في نشاط المجلس، غير أن هنالك واحدة من المآخذ الملموسة في نشاطنا تمثلت في غياب التخطيط الاستراتيجي ومن أجل هذا الأخير عُقدتْ العديد من الدورات لأعضاء المجلس وكوادره الفنية خلال السنتين الأخيرتين،بجهود رئيس المجلس ونوابه الأفاضل، وبمساعدة الجهات المانحة،علّ أهمها المعهد الديمقراطي الوطني NDI، وأنفق الكثير من المال والوقت والجهد، فهل لنا الاستفادة من تلك المعارف في واقع حياتنا العملية؟..

د. عبد الباري دغيش

فليكن لنا في فخامة الأخ رئيس الجمهورية الأسوة والقدوة الحسنة، فحينما تقدم فخامته للانتخابات الرئاسية عرض برنامجاً انتخابياً نال بموجبه ثقة الشعب ،وحتى انتخابات قيادات وإدارات الأندية الرياضية والجمعيات الخيرية تكون ببرامج واضحة ومعلنة تنطلق من لوائحها وأنظمتها الداخلية وتُحدد فيها القضايا الحيوية المهمة المسماة (أولويات المرحلة المستوعبة فيما يُطلقُ عليه التخطيط الإستراتيجي) وهذا الأخير هو أبرز الغائبين في عمل الكثير من مؤسساتنا، ولا يستثنى من ذلك مجلس النواب، والمعلوم أن غياب التخطيط هو التخطيط للفشل بعينه، وفي مؤسسة كبيرة كمجلس النواب ،والذي هو إحدى سلطات الدولة الثلاث والمعني بأمور الرقابة والتشريع وحامي حمى الدستور والقانون يجب أن لا تكون انتخابات هيئة رئاسته إسقاطاً للواجب وسلقاً للاستحقاق اللائحي، دونما أن تكون الانتخابات محطة للتقييم ومناسبة للانتقال إلى وضع جديد أفضل، وإذا كان لابد من إجراء هذه الانتخابات وإعادة انتخاب الهيئة السابقة نفسها فليكن ذلك بتقديم المعنيين لخطة عمل جماعية تتضمن أولويات العمل في الفترة القادمة كي ننتخب أشخاصاً ورؤى وبرامج وليس مجرد أشخاص دونما برامج..

لقد استشرت في الأيام الأخيرة الماضية الحمى الانتخابية الصامتة في دهاليز المجلس النيابي وبين أعضائه لانتخاب هيئة رئاسته، وهذه تعد مؤشراً جيداً تدل على توطين ثقافة الممارسة الديمقراطية ،وكان بالإمكان أن تكون أشد جمالاً وأكثر إشراقاً لو اقترنت هذه العملية ببرامج انتخابية معلنة..

إن تنظيم الانتخابات وفقاً للائحة يحمل أكثر من دلالة، ففي الوقت الذي يجسد هذا الأمر استجابة طيبة وتلبية مسئولة للاستحقاق اللائحي هو أيضا رسالة للداخل والخارج عن الجهود المبذولة لتعزيز دور العمل المؤسسي وفقاً للنظام والقانون ..

لذلك نتمنى على من يرجون التربع على منصة المجلس النيابي، أن يتقدموا بملخص مختصر ولو على شكل خطوط عريضة لبرامجهم الانتخابية، أي خطة عملهم للفترة المتبقية من الفصل التشريعي الثالث -بعد التمديد- خاصة وأن العديد من القضايا والاستحقاقات تنتصب أمام المجلس وهيئة رئاسته، وإلا فلا داعي لعمل انتخابات بالمرة وليتم التمديد لهيئة الرئاسة السابقة خاصة وفترة المجلس أوشكت على الانتهاء ولا تستحق كل هذا العناء والاستقطاب والفرز من أجل اللا برنامج..

والله من وراء القصد.□

baridughaish@yahoo.com

مواقف المشترك «بين النظرية والتطبيق»

■ الحمد والشكر لله الذي ارتضى المكانة العظيمة لوطننا، وكرمه بأن جعله موطن الايمان والحكمة والشورى، ونسأله أن يحفظ له هذه المكانة ويلطف به من كل مكروه ويخلصه من شر الأشرار، وان يكشف لنا دوماً ما تكنه قلوب الطامعين والمتعالين على الوطن ومصالحه من حقد وشر هذا أولاً وأخيراً.

ناصر محمد العطار

مواقف تصب الزيت على النار

أما ثانياً فقد ارتأينا مشاركة شعبنا أفراحه بانتصاراته التي تحققت بإخماد الفتن وأعمال التمرد على أيادي أبناء القوات المسلحة والأمن المعززة بنصر الله ثم بحلم وحكمة القائد الرمز فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي أثبت للملأ أن السلام غايته وأن الحرب وشروط وقفها وإعلان وقف إطلاق النار وتشكيل اللجان للنزول الميداني، كل ذلك من أجل إحلال السلام والأمان للوطن بشكل عام ولمن طالتهم نيران وجرائم المتمردين حتى يعودوا إلى حقولهم ومنازلهم ومدارسهم وممتلكاتهم آمنين سالمين.. ولاؤهم وخضوعهم لله ثم للوطن والدستور والقانون.

وكان اختيارنا لمشاركتنا هذه قد ركز على التطرق لبعض تصرفات أحزاب اللقاء المشترك تجاه الوطن وبقية أطراف العمل السياسي والتي لا تقل تأثيراً عن أعمال المحرضين والممولين لأعمال التمرد كونها - تلك الاحزاب ورموزها- لم تأنِ قلوبهم فيضعوا عنهم أوزار أنشطتهم المتنافية مع قيم وأخلاقيات ديننا الاسلامي والمبادئ الانسانية والاجتماعية لاعتمادها على التدليس وقلب الحقائق واستغلال الظروف التي يمر بها الوطن لتحقيق مآربهم في الانتقام من الشعب بمصادرة حقه في حكم نفسه بنفسه، والتحريض ضد الدولة وبجميع مؤسساتها وتشويه صورتها أمام الرأي العام، وكنا لا نريد الخوض في مثل هذا الا أن الواجب قد حتم علينا من باب نافلة القول وفي سبيل التذكير بالمواقف المتناقضة قولاً وعملاً مع حقائق الأمور حتى يكون ذلك بمثابة برهان للرأي العام في التعامل مع الخطاب الاعلامي لتلك الاحزاب المنافي للحقائق، ولأن الشعب و-الحمد لله- قد اطلع وتابع مجريات الاحداث حول الأعمال والأنشطة التي تمت منذ قيام الوحدة ومروراً بمختلف الفعاليات لإجراء الاستحقاقات الدستورية في الاستفتاء والانتخابات الرئاسية والمحلية والنيابية ولأكثر من دورة، وما رافق تلك الفعاليات من أنشطة معيقة لإجرائها ومشوشة وجارحة في نتائجها وتأليب الرأي العام الداخلي والخارجي ودون وجه حق ضد الاعمال الديمقراطية والانتخابات، والتعامل مع المؤتمر الشعبي العام كخصم وإجباره على إبرام اتفاقات تأتي بنودها وشروطها بما يلبي أهواء ومصالح أحزاب المشترك بغض النظر عن مدى تلاؤمها من عدمه مع مصالح الوطن وواقع المجتمع اليمني أو أن ما تتضمنه تلك الاتفاقات وارد بالدستور والقانون أو أنها تخدم العملية الديمقراطية .. الخ، فالغاية هي الايحاء بعدم وجود نصوص وأحكام في الدستور والقانون وبالتالي وضع صيغ بديلة تقصي منظمات المجتمع المدني وبقية الاحزاب وسلطات الدولة من المشاركة في صياغتها باستثناء المؤتمر الذي يشارك كخصم، والأفظع من ذلك أنه وبعد الموافقة على بنود الاتفاق وما يعقبها من شروط أشبه بالتعجيزية، جاء الرد من أحزاب المشترك بالرفض والتنصل عنها وأبرز ذلك اتفاق المبادئ الموقع في ٢٠٠٦/٦/١٨م، ووثيقة قضايا وضوابط الحوار عام ٢٠٠٧م ونتائج أعمال الحوارات والجهود المضنية التي بذلت حتى تم تقديم مشروع التعديلات على قانون الانتخابات والاتفاق على آلية تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وإجهاض تلك الجهود وعلى مرأى ومسمع من قبة البرلمان في ١٨ اغسطس ٢٠٠٨م رغم الإذعان لمطالب النافذين في المشترك بإهمال تنفيذ الاتفاقات التي حددت تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة بإعمال شروطهم بتشكيلها من الأحزاب، وعند التنفيذ تخلفوا عن تسمية مرشحيهم في عضوية اللجنة العليا ومواقاة مجلس النواب ليتولى مهامه الدستورية والقانونية، ومثل ذلك أجهض الاعمال التي أفضت إلى مشروع التعديلات على قانون الانتخابات وجرت أحزاب المشترك المؤتمر والسلطة التشريعة الى الموافقة على شروطها الجديدة التي صيغت في اتفاق فبراير ٢٠٠٩م، وعندما شرع المؤتمر في التنفيذ سعت تلك الاحزاب الى المماطلة واستهلاك الوقت رغم الخطوات الجدية من قبل المؤتمر بوضع مشروع الجدول الزمني والرؤية حول التعديلات الهادفة إلى تطوير النظام السياسي والانتخابي، ولكن تلك الجهود قوبلت بالرفض والتنديد وإصدار بيانات وتصريحات جميعها لاتخدم العملية الديمقراطية وتنفيذ اتفاق فبراير ٢٠٠٩م، وإنما كانت اشبه بوصف لتأجيج الاوضاع كصب الزيت على النار.

ومن أبرز تصرفات تلك الأحزاب التالي:

- خلال سير أعمال الحوارات عام ٢٠٠٧م وحتى /١٨ اغسطس ٢٠٠٨م تركزت المطالب على إلغاء مكان العمل كموطن انتخابي والمطالبة بتشكيل لجان فنية من الأحزاب تتولى التعديل بالحذف في جداول الناخبين ورغم الايضاحات التي قدمها المؤتمر لإقناع تلك الأحزاب بالعدول عن تلك المطالب كونها تتعارض مع المبادئ والقيم الديمقراطية والدستور والقانون، لأن مكان العمل يعتبر موطناً قانونياً لممارسة كافة الحقوق ومنها الحقوق الانتخابية، وفي أغلب دول العالم لا يمكن أن يغادر العاملون في المنشآت الحيوية من المطارات والموانئ والمستشفيات .. الخ ليذهبوا لممارسة حقوقهم في مناطق أخرى غير أماكن أعمالهم، وبالمثل جعل عملية الحذف في جداول الناخبين للجان حزبية تعمل مركزياً يتنافى مع مبادئ العدالة وشروط اسقاط الحقوق والتي لا تتم إلا بأحكام قضائية، وبعد استبعاد تلك المطالب في مشروع التعديلات على قانون الانتخابات عمدت أحزاب اللقاء المشترك الى إجهاض التعديلات كما حدث في اغسطس ٢٠٠٨م.

إخضاع الشعب لوصاية المشترك مرفوض

- خلال الفترة التي أعقبت ١٨ اغسطس ٢٠٠٨م وحتى فبراير ٢٠٠٩م سعت أحزاب اللقاء المشترك الى وضع شروط إضافية، وبعد تضمينهم اتفاق فبراير بإقرار الأخذ بنظام القائمة النسبية بديلاً عن نظام القائمة الأول المعمول به في أغلب دول العالم، ولأن غاية المؤتمر هو لمّ الشتات والاحتكام للشعب عبر الانتخابات فقد وافق على ذلك.

وأخيراً الأنشطة التي أعقبت اتفاق فبراير ٢٠٠٩م، ومن بيان الى بيان آخر ومن تصريح إلى آخر لتلك الاحزاب وموافقة المؤتمر وتلبيته للشروط تلو الشروط رغم نتائجها المرة على الوطن ومصالحه، ومن ذلك المطالبة بتحييد انتشار القوات المسلحة والأمن، ولتعقب ومتابعة المتمردين والمجرمين ومنع الجريمة قبل وقوعها وفقاً لوظائف الدولة، الا أن فكر وثقافة تلك الاحزاب ومن على نهجها هو التعامل مع الدولة والقوات المسلحة كطرف وخصم يلصقون بها تهماً زوراً وبهتاناً، وكانت النتيجة انتشار أعمال الحرابة والتقطع وسفك دماء الأبرياء من المارة في الطرقات وأصحاب المحلات التجارية وإعادة التمترس وإشعال الفتن والحروب في شمال الوطن، وعندما نزلت اللجان المشكّلة من مجلس النواب لتقصي الحقائق حول مجريات الأحداث الامنية في محافظات أبين ولحج والضالع وجدوا فراغاً في الانتشار الامني سهّل للمجرمين افتراس المارة وترويعهم..!!

وبالمثل تعاملت تلك الاحزاب مع كل مبادرات الدولة ورئيس الجمهورية بالدعوة لحوار وطني تحت قبة مجلس الشورى لمناقشة كافة القضايا التي تهم الوطن ووضع الحلول والمعالجات من خلال المشاركة الفاعلة لكافة ممثلي الشعب بمختلف فئات وشرائح ومنظمات المجتمع المدني والعديد من المواقف الهجينة الدخيلة على سلوكيات وأعراف المجتمعات الديمقراطية والمتناقضة مع قيم وحضارة وثقافة الشعب اليمني.

ولا أرى كحل للخروج من دوامة تلك الاحزاب الا السير قدماً للشعب والدولة نحو الديمقراطية والانتخابات وتمكين الشعب من حكم نفسه بنفسه دون خضوعه لوصاية حزبية أو فئوية، فهذا هو الصراط الآمن والسليم للحفاظ على تماسك نسيج المجتمع وصنع المستقبل الجديد..□

* رئيس الدائرة القانونية

حضرموت متمسكة بالخيارات الوطنية

■ أثيرت قضية الحوار بمعناها الواسع وتناطحت الأقلام في الكتابة على ثقافة الحوار وبدأنا ننظّر لأهمية الحوار في حياتنا اليومية وحتميته لإدارة جميع أمور حياتنا وبينت مسيرة الحوار المطلوب.. إننا نتحدث كثيراً عن الحوار، وربما استشهدنا بالآيات القرآنية والحجج والأشعار للمطالبة بهذا الحوار المفقود ثقافة وسلوكاً في مجتمعاتنا وجامعاتنا ومساجدنا وأحزابنا ومتنافساتنا.. وتثبت الوقائع والأيام وسير الأحداث إننا أمة خطابية نحصي الأشياء ولا نقبل بها، فثقافة رفع النص والشعارات في وجه الآخر تغلغلت في نسيج مجتمعنا وفي التركيبة الثقافية والسلوكية لنخبنا فضلاً عن بسطاء الناس وعامتهم ، فأمة اقرأ .. لا تقرأ بالحقائق والأرقام وأمة الضالين هي الأكثر قراءة وبحثاً، والغريب في هذه المأساة الحضارية إننا نتعامل مع هذه الظاهرة بفوقية مضحكة مفادها «أن لهم الدنيا ولنا الآخرة».

فايز سالم بن عمرو

لولا غياب الحوار وثقافته وعدم ترسخه سلوكاً عملياً ومهنياً في واقع نخب حضرموت ومثقفيها ومسئوليها وشرائحها لما شهدنا كثيراً من الصراعات والمماحكات التي وصلت إلى حد السباب والشتم ، فقد انفجرت في وجوهنا قضايا عادية ويومية وتحولت إلى منابر لتصفية حسابات وتسجيل مواقف اكتشفنا بعد دورة عبثية من الضياع انها لا تُحل إلا بالحوار والنقاش ، فبدأت هذه العبثية وفق رصدي من احتفال جامعة حضرموت بذكرى مئوية الأديب باكثير لتتحول هذه المناسبة الجامعة إلى تصفية حسابات وتكون المواقع الالكترونية ساحاتها وميدانها ، وغياب لغة الحوار سيؤدي إلى أن تتحول قضية خلاف بين طالبة ومدرسها إلى حرب بيانات ومقالات يحشر فيها المجلس المحلي والجامعة ، وتستمر مأساة الحوار المقتول لتنفجر إعلامياً في الذكرى العاشرة لتأبين الشاعر الكبير المحضار .. نعم أخذت تلك المعارك طابعاً سلمياً في الغالب، لكن غياب الحوار يؤسس لتصاعدها وتوسعها لتعم ثقافة الخلاف والتفرد بالرأي في مجالسنا وفي مجتمعاتنا وفي سلوك نخبنا.

فالحديث عن الحوار أمر بسيط وسهل نظرياً وتدعي كل النخب أنها تمارسه وتقتات عليه كوجبة أساس لا يمكن الاستغناء عنها، بينما الواقع اننا نمارس سلوكاً وعملاً بأبوياً يقوم على فرض الآراء والتمترس بالمرجعيات المجتمعية والاختباء وراء العادات والنظرات القديمة ، فنحن ما زلنا نؤمن بنظرية " الحق الإلهي " سواء أكنا سياسيين أو مثقفين أو أكاديميين أو نخباً مجتمعية ربما نتفاوت في هذا الإيمان السلبي بأحقيتنا في احتكار الحقيقة، فأمثالنا الشعبية التي ترسم صورة حياتنا وثقافة أجيالنا بعيداً عن التنظير والاستقواء بالنصوص لفظياً والتنصل عنها عملياً وسلوكياً فنحن نعيش تحت تأثير مقالة أجدادنا : "من شاور ما قتل" وصح فيهم ولا تشاورهم " .

مصلحة مجتمعنا وأمتنا تفرض علينا الانعتاق من ماض ساده ثقافة الرأي الواحد واحتكار الحقيقة والمعرفة وتسفيه المخالف، والنظرة إلى أمورنا بثنائية الصح والخطأ، هذه الأصولية التي وافقنا فيها مقولة : " من ليس معنا فهو ضدنا " والتي حكمت العالم قرابة العقد، وأنتجت كوارث تعاني منها البشرية حاضراً ومستقبلاً.. ضرورة الحوار والاحتكام إليه مرجعاً وسلوكاً أمر تحتمه المتغيرات التي تحيط بنا وتكاد تغرقنا في بحر لجي من الخلافات العقيمة واستدعاء النزعات الجاهلية والعيش بين القبور ونبش التاريخ والاستقواء به لتسجيل انتصار زائف نكون جميعاً ضحاياه، وتستعر ناره لتأكل ما بقي من حاضرنا وما سُطّر من مستقبلنا.. إيماني بالحوار نهجاً ومخرجاً لمستقبل أفضل وغد أجمل يجعلني أكتب هذه السطور لأبيّن وجهة نظري لهذا الحوار المرتقب والمؤيد ثقافة وسلوكاً وان كان لسان حالي يقول : " أحب الصالحين ولست منهم " ، فنحن نحب الحوار ولكن لا نقدر على ممارسته إلا من خلال مقالات خجولة وجلسات عابرة.. وحسبنا ان هذا ما نقدر عليه اليوم في انتظار أجيال متحررة فكرياً تعكسه ثقافة وسلوكاً وشعاراً، وهذا لا يمنعنا من ان نرسم مشاهد الحوار المقبل الذي يتجلى في النقاط الآتية :

- الإنسان هو من يصنع نفسه ويخلق مكانته في مجتمعه وفي واقعه ، فعلينا التركيز على ان نخلق الإبداع والتواصل مع المجتمع لا أن نفرضه ونسخره ليكون في خدمة مصالحنا ويحفظ مكانة فوقية لنا لا يقرها المجتمع إلا مكرهاً.

- ضرورة أن تنصب الحوارات على حضرموت ومراعاة خصوصيتها في أي حوار وليس هذا من باب المناطقية كما يفهم البعض، بل من باب التنوع والتعدد في المشهد السياسي والثقافي بين أبناء الوطن الواحد فيما عبر عنه بالحكم المحلي أو السلطة المحلية التي يراعى فيها ظروف كل محافظة ومنطقة وقرية.

- أجمع كثير من المختصين والمثقفين على انه تم تغييب حضرموت وإقصاؤها في فترة الحكم الشمولي، وكانت تلك الحقبة فترة ضياع وفراغ حضاري وثقافي وفكري عاشته حضرموت، إذ تم فرض تلك الحقبة بقوة الحديد والنار وبممارسة الإرهاب الفكري والثقافي بإجبار المجتمع وشرائحه على التعامل مع الفكر الشيوعي والماركسي دون اعتراف بالخصوصية والتركيبة الثقافية والاجتماعية للمحافظة ، ويجمع النخبة على ان حضرموت استعادت هذا الدور وحملت مشعل الحضارة في الثاني والعشرين من مايو بقيام الوحدة المباركة ، فأي مشاريع تدعو إلى تجاوز الوحدة في أطروحاتها إنما هي إعادة للماضي بفرض الوصايات والمرجعيات الغريبة ليس على حضرموت وأهلها بل على اليمن بشكل عام.

- رفض فرض الوصايات والمرجعيات تحت أي مسمى جاءت سواء أكانت دينية أو سياسية أو فكرية أو حزبية أو ثقافية.. ما نواجهه في مساجدنا ومعاهدنا ومنابرنا من فرض لجماعات أو نظرات مذهبية لأحقية أقوالها واجتهاداتها منطق قائم على رأسه يتقاطع مع الدين والعقل ، فدستور الدولة مرجعيته الإسلام التي انعكست في القوانين واللوائح والنظم، وأي تأسيس لمرجعية خارج القانون خرق لقواعد المجتمع والدولة ودعوة للصدام واستبدال الدولة ونظامها بمرجعيات سياسية تعتمر عمامة الدين تقيةً، وتمارس السياسة واقعاً ومنهجاً.

- ترسيخ ثقافة الدولة شرط أساس لنجاح الحوار ، فمقولة يجب أن نعمل خارج الدولة وما تقوم به بعض الجماعات من قفز على الدولة وشعاراتها هو هروب من معلوم إلى مجهول ودعوات سياسية متطرفة وان تخبت تحت شعار الاستقلالية والحياد ، فتجد كثيراً من الجماعات والمنظمات تلعن السياسة ونتائجها في كل حين وهي تمارسها وتصر على ترسيخ رؤيتها ونظرتها الضيقة .

- لابد لأي حوار يريد أن يبصر النور ويواكب تطورات العصر ومتطلباته أن يعيد الاعتبار لثقافة احترام الوقت الذي ننحره في اجتماعاتنا وفي أعمالنا وفي تواصلنا ، قلّما تجد من يهتم بالوقت أو يروج لهذه الثقافة أو يحافظ على مواعيده ويلتزم بها.

- ينبغي أن نتوافق على القضايا التي تهمنا وتؤجل القضايا التي نختلف عليها أو تتباين آراؤنا وأفكارنا واتجاهاتنا فيها، فالخلط بين هاتين القضيتين وعدم الفصل بينهما إهدار للوقت وضياع للحوار دون طائل ، فلماذا لا نتفق على تقديم تنمية بلدنا وخلق أجيال قادرة على قيادة المحافظة والوطن نحو العولمة والتطور ، بدلاً من الإصرار على ربط كل قضية بأخرى بعيدة عنها ، فما فائدة حشر قضية المساجين في قضايا تنموية وإدارية كما يفعل بعض اخواننا- هداهم الله.. حان الوقت لأن نتبنى كإعلاميين أو مثقفين أو سياسيين أو أية شريحة أخرى- ميثاق شرف أو عمل يلتزم بتقديم مصلحة بلدنا على نظرتنا الذاتية والحزبية والسياسية والفكرية.□

شرنقة اسمها الغرور

أحمد غيلان

■ الغرور.. واحدة من المفردات التي دخلت قاموس اللغة العربية ربما في وقت متأخر عن بداياتها الأولى، لكنها أخذت مكانها كمرادفة لكلمة «العُجْب»..

التي كان يطلقها العرب على صفة إنسانية تتجسد في الاعتداد الزائد والزائف وغير المبرر بالنفس، والذي يوصل صاحبه حد الاستعلاء على الآخرين..

ويصنف علماء النفس والإجتماع «الغرور» بأنه أحد الأمراض النفسية التي يمكن أن يصاب بها أي إنسان أحاطت به أسباب هذا المرض والتي يصنفها العلماء أيضاً إلى ثلاثة أسباب: «أولها قابلية النفس البشرية- وهي قابلية نسبية تتفاوت من شخص إلى آخر- وثانيها جهل المرء بحقيقته ومكانته وقدراته وواقعه، أما ثالثها فهو عدم مصداقية من يحيطون بالمرء حينما يفرطون في مدحه والتغني بصفاته الجميلة ومحامده دون تنبيهه أو مكاشفته بمثالبه وأخطائه ومساوئه..

أما آثار ومخاطر وأضرار الغرور فهي متفاوتة ويتحكم في نسبة تفاوتها كثير من العوامل أهمها «مستوى حدة المرض، وموقع المريض «المغرور» من مصالح المجتمع ومستوى تأثيره في حياته وحياة غيره، فسلوكيات وتصرفات المغرور لها أثر على حياته وحياة من يرتبط به بأية علاقة أو رابط يفرض مشاركته في الحياة أو العمل أو الدراسة أو غير ذلك ويزداد خطر الغرور على المجتمع كلما كان المغرور صاحب إرادة أو نفوذ أو قرار متصل بحياة وعلاقات ومصالح أكبر قدر وعدد من أفراد المجتمع المحيط به، بدءاً بأسرته ومروراً بأصدقائه وانتهاءً بالمجتمع الذي تتأثر حياته بما يقول أو يفعل أو يقرر أو يتصرف أي مصاب بمرض الغرور.. على أنه مهما تفاوت مستوى الضرر الذي يلحقه المغرور بغيره فإن الضرر الأكبر الذي يلحقه بنفسه متحقق وشبه ثابت، بصرف النظر عن مدى ومستوى تأثيره السلبي على غيره، فالمغرور مصنف ضمن تعداد «المرضى» بمجرد أن يصل مرحلة الغرور، وهو كذلك ضمن قائمة «غير الأسوياء» وهذا التوصيف بحد ذاته ضرر وعلّة أخطر مخاطرها عدم قدرة حاملها على دفعها عن نفسه بمفرده، في حين يكون أكثر عجزاً عن الاستعانة بغيره.

هذا هو المرض النفسي الخطير والمدمر الذي يسمى «الغرور».. وتلك أهم أسبابه وعوامل انتشاره.. وليس فيما سبق كل آثار وأضرار ومخاطر وانعكاسات هذا المرض بشكل تفصيلي، لكن ما يجب تأكيده هو ان الغرور ليس مجرد عاهة يمكن أن يكون أقصى أثر لها قتل صاحبها وحسب، بل هو كارثة قد يمتد خطرها من دمار نفسية صاحبها إلى تدمير مجتمع بكامل قوامه وتفاصيله..

وقانا شر الغرور وشرانق المغرورين.. اللهم آمين..□